الأمن القومي في لبنان، في سبيل مقاربة متكاملة

الجمعة 16 تشرين الأول، 2015 - بيت الستقبل، سرايا بكفيا

مداخلة العميد طنوس معوض

تقديم إطار الندوة

I. مقدمة عامة عن مفهوم الأمن القومي

1-أعتقد ان نيكولو ماكيافيلي هو اول شخص تكلم عن مفهوم الأمن القومي في سنة 1530. عُرِف "ماكيافيلي" من كتابه الشهير "الأمير"، لكنه كتب كتاباً عن "فن الحرب" نُشر بعد موته في سنة 1573.

2-كان الكاردينال الفرنسي "دو ريشاليو" وزير خارجية فرنسا ما بين سنة 1616- 1646، صاحب نظرية **حماية أمن الوطن بالقيام بعملية توازن ما بين مصالح الشعب الفرنسي ونفوذ الدول المحيطة بفرنسا**، وهذا ما سمّاهُ "دو ريشوليو" **بالأمن القومي الفرنسي**".

3-بدأ التداول والعمل "**بمفهوم الامن القومي**" في نهاية الحرب الأوروبية التي سُميت بحرب الثلاثين سنة ما بين الكاثوليك والبروتستانت، ودامت من عام 1618 حتى 1648. انتهت هذه الحرب بمعاهدة سلام سُمّيت معاهدة وستفاليا وهي مدينة في المانيا. أثر معاهدة "وستفاليا"، بدأ العمل فعلياً بمفهوم الدولة المستقلّة او الدولة السيدة"Nation State" والتي لها سيادة التحكم بأمنها الداخلي وأمنها الخارجي.

4-خلال حرب الثلاثين سنة ما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، قامت فرنسا الكاثوليكية بتحالف مع البروتستانت ضد الكاثوليك أي ضدّ بابا روما، نزولاً عند رغبة "دو ريشوليو". وقد وضّح موقف فرنسا بالآتي: " **أننا اتخذنا هذا القرار لحماية مصالح الأمن القومي للشعب الفرنسي وتقوية الدولة الفرنسية**".

5-مفهوم الامن القومي: هو حماية الدولة ومواطنيها من جميع أنواع الاخطار والأزمات الخارجية والداخلية، باستعمال جميع الطاقات والوسائل المتوفرة من عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية وبيئية وغيرها.

6-مهمة جهاز او هيئة الأمن القومي: القيام بالتنسيق والتعاون ما بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية بهدف معالجة جميع المواضيع والأمور التي لها علاقة بأمن الوطن والشعب من الداخل والخارج، مع تحديد الاخطار والتهديدات وسبل مواجهتها.

7- اعتمدت معظم دول العالم جهاز او هيئة او مجلس "أمن قومي" يتبع لرئيس الدولة، ويضم عادةً وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد. يكون له أمين عام أو مستشار او منسق، مع جسم اداري وعملاني.

- أنشأت الولايات المتحدة الأميركية زمن الرئيس "ترومن" مجلس أمن قومي في سنة 1947.
- أنشأت إسرائيل مجلس أمن قومي في سنة 1999 أيام " بنيامين نتنياهو" تابع لرئيس الحكومة.
- أنشأت إنكلترا مجلس أمن قومي يتبع لرئيس الحكومة في سنة 2010 أيام ديفيد كاميرون.

- أنشأت فرنسا المجلس الأعلى للدفاع الوطني في سنة 1906، وفي سنة 1962 أنشأت الأمانة العامة لمجلس الدفاع الوطني، وفي سنة 2010 الأمانة العامة لمجلس الدفاع الوطني والأمني أي ما يعادل مجلس الأمن القومي.
- قامت مصر في أيام الرئيس المؤقت عدلي منصور بإنشاء جهاز أمن قومي في شباط سنة 2014 تابع لرئيس الجمهورية.
- أما في ايران، ونحن في أيام العصر الايراني، هناك "مجلس أمن قومي أعلى" أنشأ في سنة 1989 يتبع لرئيس الجمهورية الإيرانية، وجميع قراراته بحاجة لموافقة الوليّ الفقيه لتصبح نافذة.

إن القدرة الدفاعية لأي دولة قد لا تكون كافية لحماية الأمن القومي بحيث أن الاخطار الحالية والمستقبلية أصبحت متنوعة ومتغيرة.

إن بلداً موجوداً على خط الزلازل القوية مثلاً يمكن ان يتعرض للدمار وانهيار الدولة بالكامل. وهذا ما حصل في هايتي مؤخراً.

أن انتاج الطاقة بالوسائل النووية يمكن ان يشكل مصدر تهديد مزدوج في حال تعرضه لهجوم إرهابي او زلزال مثلاً.

إن الخدمات الحيوية القائمة على شبكات الانترنت والشبكات الرقمية، يشكل اختراقها تهديداً كبيراً لأمن الدول والمواطنين حيث أن الخدمات المصرفية والصحية وقطاع النقل والاتصالات والكهرباء أصبحت تعتمد على هذه التقنية وبإمكان الحرب الإلكترونية شلّها او تدميرها.

II- وضع الأجهزة الأمنية اللبنانيّة:

ان التركيبة الطائفية والمذهبية للنظام السياسي اللبناني انعكست سلباً على تركيبة النظام الامني وافضت الى وجود اربعة اجهزة امنية عاملة تقريباً في نفس المجالات مما شكّل تداخلاً مؤذياً على صعيد الفعالية.

هذا مع عدم وجود جهاز تنسيق فيما بينها لضبط ايقاعها وانتاجها.

21- **مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، مديرها حالياً من الطائفة المارونية** وهي تعمل انطلاقاً من تكليف الجيش بالأمن في معظم المناطق اللبنانية بالإضافة الى مهمة مكافحة التجسس (كون قانون الدفاع يحصر عملها بالأمن العسكري للجيش ومكافحة التجسس).

تجدر الاشارة ان هذه المديرية تشكل استمراراً لما كان يعرف "بالمكتب الثاني" الجهاز الامني الوحيد قبل اندلاع الحرب اللبنانية. إن المكتب الثاني وابتداء من الستينات كان قد أنشأ ما يعرف "بالجهاز المشترك" والذي يضمّ عناصر من الشرطة القضائية والامن العام، لتأمين الفعالية والتنسيق المباشر في العمل. أنشئ المكتب الثاني في العام 1946 وكان اول من تسلمه الضابط اميل بستاني الذي اصبح لاحقاً قائدا للجيش. اما مديرية المخابرات الحالية والتي ورثت المكتب الثاني فقد انشأت بموجب المرسوم 3771 تاريخ 1981/1/22.

22- **مديرية الامن العام، ومديرها من الطائفية الشيعية** وهي بالإضافة الى العمل الامني، خاصة الامن السياسي، تهتم بالاجانب امنياً وادارياً بحيث تمنحهم الاقامات وبالفلسطينيين لجهة منحهم وثائق السفر. يتبع هذا الجهاز الى وزارة الداخلية، وذلك وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 1959/6/12 الذي ما زال ساري المفعول وتبعه المرسوم رقم 2873 بتاريخ 1959/6/12 الذي بموجبه اضيف الى الادارة المركزية دوائر مناطقية وحدودية برية وبحرية.

23- **مديرية امن الدولة، مديرها من طائفة الروم الكاثوليك**، ومن المفترض أن تكون بموجب قانون الدفاع الجهاز المولج بجمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي ورفع التقارير الى المجلس الاعلى للدفاع بالإضافة الى مهمات مكافحة التجسس ومراقبة الاجانب واجراء التحقيقات الامنية. ان الهدف من انشاء هذه المديرية كان ارضاء الطائفة الشيعية بمركز أمني بعد "حوار لوزان" في العام 1984 بموجب المرسوم الاشتراعي رقم واحد تاريخ 1984/9/26. الحقت هذه المديرية بالمجلس الاعلى للدفاع واخضعت لسلطة رئيس الحكومة.

ملاحظة: في 3 ايلول 1985 صدر المرسوم التنظيمي لمديرية أمن الدولة تحت رقم 2661. وبات عملها متداخلا مع عمل مديرية الامن العام. وقد تم في العام 1992 اعداد مراسيم تنظيمية لمديرتي الامن العام وامن الدولة وفقاً لأحكام قانون الدفاع، لم يتم اصدارها لأسباب سياسية وما زال الوضع على حاله حتى الآن.

24- **فرع المعلومات في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي (لا يزال هناك الجدل حول شرعيته قائما)** وهذا الجهاز تم تفعيله بعد اغتيال الرئيس الحريري لتأمين التغطية الامنية لقوى 14 آذار ولاحقاً لإيجاد جهاز أمني برئاسة ضابط سنّي بهدف تأمين التوازنات المذهبية لأجهزة الأمن.

في إطار التنسيق بين الاجهزة يوجد حالياً مجلس الامن المركزي، يرأسه وزير الداخلية ويحضر اجتماعاته مديرو الاجهزة الامنية، الى جانب امين سر دائم. يجتمع المجلس مبدئياً بشكل دوري او عند دعوة وزير الداخلية. الهدف من انشاء المجلس هو تقييم الاوضاع الامنية وكيفية معالجتها وتأمين التنسيق بين الاجهزة المختلفة.

يتبع لهذا المجلس مجالس فرعية في المحافظات حيث يترأسه المحافظ بالإضافة الى المسؤول الاقليمي في الاجهزة الامنية والاجتماعات تحصل بشكل دوري.

في اطار قريب شكلاً من مجلس الامن القومي، يوجد حالياً المجلس الاعلى للدفاع والذي يرأسه رئيس الجمهورية ويتكون من رئيس الحكومة ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية والاقتصاد. كذلك يحضره قائد الجيش، مدير عام قوى الامن الداخلي يرافقه رئيس فرع المعلومات، مدير الامن العام، ومدير امن الدولة، امين عام مجلس الوزراء بالإضافة الى امينه العام الذي هو ضابط من الجيش يكون في نفس الوقت من الطائفة السنية وعضواً في المجلس العسكري ويتبع لرئاسة الحكومة ويهتم بمراسلات الجيش والاجهزة الامنية ويقدمها لرئيس الحكومة.

ملاحظة: ان المجلس الاعلى للدفاع يرأسه رئيس الجمهورية ونائبه رئيس الحكومة لكن ولأن الرئيس ليس مسؤولاً ادارياً يتبع لرئاسة الحكومة كذلك الامر بالنسبة الى مديرية امن الدولة التي تتبع المجلس الاعلى للدفاع، وهي عملياً من ضمن اجهزة رئاسة الحكومة مثل التفتيش المركزي.

لا بد من الاشارة انه خلال عهد الرئيس امين الجميّل انشأ ما عرف في حينه ب "**غرفة الاوضاع**" في القصر الجمهوري وكانت مهمتها رفع تقرير يومي صباحي الى رئيس الجمهورية انطلاقاً من تقارير الاجهزة الامنية والمصادر المفتوحة، وافادة الرئيس طوال اليوم حول التطورات الامنية. كان لهذه الغرفة رئيس وعدد من الضباط واختصاصيّين في حقلي الاعلام والسياسة.

في عهد الرئيس اميل لحود أنشئت "**غرفة تلقي شكاوى**" حول سير العمل في ادارات الدولة.

- **ان العمل الامني في لبنان يواجه اشكالية كبيرة جداً تتعلق بالصراع المذهبي الشديد والذي ترسخ في ادارات الاجهزة الامنية حيث أصبح كل جهاز مخصص لطائفة معينة وهذا امر خطير جداً ينعكس بشكل سلبي على الاداء والفعالية وأمن الوطن.**
- **في انتظار اعادة النظر في تركيبة النظام الامني في لبنان لجهة عدد الاجهزة ومسؤولياتها ومهماتها وانشاء مجلس امن قومي، صار من الضروري اعتماد المداورة لمذاهب مديري الاجهزة الامنية حالياً وذلك بهدف منع مذهبة وتطييف الأجهزة الأمنية.**